

Distr.: General
30 October 2007
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة على الصعيد
الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة
المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة من الممثل الدائم
للكاميرون لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه، باسم الرئيس الحالي للجنة الأمم المتحدة الاستشارية
الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، تقرير الاجتماع الوزاري السادس والعشرين
للجنة، الذي عقد في الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في ياوندي بجمهورية
الكاميرون (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ٩٩ (هـ) من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مارتن بلنغا - إبوتو

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكاميرون لدى الأمم المتحدة

تقرير لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا عن اجتماعها الوزاري السادس والعشرين، ياوندي، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

مقدمة

١ - عقد الاجتماع الوزاري السادس والعشرون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، في ياوندي بجمهورية الكاميرون، في الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٢ - وشارك في هذا الاجتماع الدول الأعضاء التالية: جمهورية أنغولا، وجمهورية بوروندي، وجمهورية تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية رواندا، وجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، والجمهورية الغابونية، وجمهورية غينيا الاستوائية، وجمهورية الكاميرون، وجمهورية الكونغو.

٣ - وتولى مهام أمانة اللجنة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وشاركت الكيانات التالية بصفة مراقب: مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والمركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية، والأمانة الدائمة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

٤ - وفيما يلي أهم ما ميّز حفل الافتتاح:

- رسالة الأمين العام للأمم المتحدة التي تلاها نيابة عنه الجنرال الأمين سيسيه، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى؛
- رسالة الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي تلاها سعادة السيد السيد نلسون كوسيمي، وكيل الأمين العام المكلف بالتكامل البشري والسلام والأمن والاستقرار.

٥ - وألقى كلمة الافتتاح سعادة السيد جان ماري أتغانا ميارا، وزير الدولة، ووزير العلاقات الخارجية لجمهورية الكاميرون. وتلا كلمة الاحتتام سعادة السيد ديون نغوت، الوزير المنتدب لدى وزير العلاقات الخارجية، المكلف بشؤون الكمنولث في جمهورية الكاميرون.

وقائع الاجتماع

أولا - إقرار جدول الأعمال

٦ - أقرت اللجنة جدول الأعمال التالي:

- ١ - إقرار جدول أعمال الاجتماع الوزاري السادس والعشرين.
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣ - تقرير رئيس المكتب المنتهية ولايته.
- ٤ - استعراض الحالة الجيو سياسية والأمنية في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة:
 - ١' بوروندي؛
 - ٢' جمهورية الكاميرون؛
 - ٣' جمهورية أفريقيا الوسطى؛
 - ٤' جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
 - ٥' جمهورية تشاد.
- ٥ - التعاون فيما بين دول وسط أفريقيا في المجال الأمني: تقرير عن الاستعدادات للتدريبات العسكرية المشتركة المسماة "بحر الغزال" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).
- ٦ - تشجيع نزع السلاح وبرامج الحد من انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا:
 - ١' استعراض تنفيذ مبادرة سان تومي؛
 - ٢' تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أفريقيا.
- ٧ - تقرير أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن التطور المؤسسي للهيكل والآليات دون الإقليمية للسلام والأمن.

- ٨ - استعراض مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أنشطة اللجنة الاستشارية.
- ٩ - تقرير عن أنشطة المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية.
- ١٠ - مؤتمر دون إقليمي بشأن مشاكل الأمن عبر الحدود في وسط أفريقيا (جدول أعمال مستقل).
- ١١ - تاريخ انعقاد الاجتماع المقبل.
- ١٢ - مسائل مختلفة.
- ١٣ - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري السادس والعشرين.

ثانياً - انتخاب أعضاء المكتب

- ٧ - انتخبت اللجنة هيئة المكتب التالية:
 - الرئيس: الكاميرون
 - النائب الأول للرئيس: أنغولا
 - النائب الثاني للرئيس: غابون
 - المقرر: تشاد

ثالثاً - تقرير رئيس المكتب المنتهية ولايته

- ٨ - أحاطت اللجنة علماً باهتمام بالتقرير الذي قدمه رئيس المكتب المنتهية ولايته عن أنشطة ذلك المكتب. ونوهت بفعالية المكتب في أداء مهامه، ولا سيما مشاركته النشطة، جنباً إلى جنب مع أمانة اللجنة، في إعداد وتنظيم الاجتماع الوزاري السادس والعشرين.

رابعاً - استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة

- ٩ - عقب استعراض الحالة الجيوسياسية والأمنية في بعض البلدان الأعضاء في اللجنة، تبين أن الحالة في وسط أفريقيا، وبخاصة في البلدان المعنية باستعراض الحالة الجيوسياسية، شهدت تطورات متباينة منذ انعقاد آخر اجتماع للجنة. ففي الوقت الذي يجب فيه التنويه بالتقدم المحرز فيما يخص الحالة في بلدان معينة وقعت منذ عهد قريب في برائن الصراعات المسلحة،

فإن استمرار التوتر وتدهور الحالة الأمنية وعودة الاشتباكات المسلحة في كثير من الأحيان كلها أمور تبين هشاشة السلام في البلدان المعنية.

١٠ - ولا تزال الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، في عدة مناطق في وسط أفريقيا، تثير قلقا بالغاً.

١١ - ومن الواضح أن هذه الحالة تتطلب من الأطراف المعنية وغيرها من بلدان المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي بذل ما يلزم من الجهود لتوطيد دعائم المصالحة الوطنية، وتعزيز السلام وبدء عهد جديد يفسح المجال لازدهار شعوب ظلت تعاني طويلاً من ويلات آفة الحرب.

١٢ - ووفقاً لجدول الأعمال المؤقت، قدمت وفود كل من بوروندي، وجمهورية تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية عروضاً بشأن الحالة الجيوسياسية والأمنية في بلد كل منها.

١٣ - علاوة على ذلك، أحاطت اللجنة علماً بالكلمة التي ألقاها وفد جمهورية الكاميرون والتي وصف فيها حالة بلده الجيوسياسية والأمنية.

١٤ - وفضلاً عن ذلك، أبلغت الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب شؤون نزع السلاح اللجنة بقرارهما توسيع نطاق تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ لتشمل عرض استعراض الحالة الجيوسياسية في وسط أفريقيا خلال اجتماعات اللجنة اللاحقة.

١٠ جمهورية بوروندي

١٥ - أعربت اللجنة عن قلقها إزاء تدهور المناخ السياسي في بوروندي، ولا سيما إزاء:

• تعطل الجمعية الوطنية؛

• الاحتجاجات المتعلقة بشرعية الحكومة التي أفرزها التعديل الوزاري الأخير.

١٦ - كما أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء تدهور الحالة العسكرية والأمنية في بوروندي، التي اتسمت خصوصاً بما يلي:

• تزايد عدد الجرائم التي يرتكبها في حق السكان مقاتلو قوات التحرير الوطنية،

وكذلك الاشتباكات التي تقع بين هذه القوات وقوات الدفاع والأمن؛

• انتشار الأسلحة النارية في أوساط السكان؛

• استمرار ارتكاب جرائم في بعض أنحاء البلاد، تتمثل في نصب كمائن على الطرقات وفي حوادث الاعتداء المسلح التي يرتكبها لصوص مسلحون وبعض أعضاء حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية بحثا عن القوت والمال. وتنسب بعض الحالات المنفردة إلى أعضاء قوات الدفاع والأمن الذين ألقى القبض عليهم في الآونة الأخيرة.

١٧ - ورحبت اللجنة بالتدابير التي اتخذتها الحكومة البوروندية بغرض ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وحثتها على أن تقدم للعدالة، دون استثناء، كل شخص يرتكب أعمالا من هذا القبيل.

١٨ - وأعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء الصعوبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار بين الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، ولا سيما انسحاب أعضاء حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية من اللجان المعنية بتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار، الذي أدى إلى عودة التوتر والذي يعرض عملية توطيد السلام الجارية لخطر كبير.

١٩ - وأدانت اللجنة مجازر بوجومبورا التي ارتكبت مؤخرا والتي راح ضحيتها قرابة عشرين من أعضاء قوات التحرير الوطنية ممن يؤيدون السلام.

٢٠ - وحثت اللجنة الحكومة وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، وكذلك سائر الأطراف الفاعلة السياسية، على الأخذ بنهج الحوار، ومواصلة التعاون بشكل وثيق بروح من الانفتاح، بغية إيجاد حل لكل المشاكل التي ما زالت عالقة، وعلى القيام بحسن نية ببذل الجهود اللازمة لتطبيق الاتفاق بكامله. ورحبت في هذا السياق باللقاء الذي عقد في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في دار السلام بين الرئيس نكورونزيزا وزعيم حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، أغاثون رواسا.

٢١ - وشجعت اللجنة الحكومة على مضاعفة جهودها بغية تعزيز العملية الديمقراطية في بوروندي، ولا سيما بمواصلة الحوار مع الأحزاب السياسية، وبالتعاون مع المجتمع المدني، وبالسهر على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الصحافة، وتعزيز المصالحة الوطنية.

٢٢ - كما شجعت اللجنة بلدان المبادرة الإقليمية للسلام في بوروندي وتيسير عملية السلام في بوروندي على بذل كل الجهود اللازمة لحمل حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية على انتهاج سبيل السلام بصفة نهائية.

٢٣ - ووجهت اللجنة نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي والمناخين كي يقدموا لهذا البلد كل ما يلزم من دعم لمواجهة المشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة التي يواجهها.

٢٢ جمهورية الكاميرون

٢٤ - رحبت اللجنة بمناخ السلام والاستقرار الذي يسود الكاميرون. وأحاطت علما مع الاهتمام بالمعلومات التي وافاها بها الوفد الكاميروني بشأن نجاح الانتخابات البلدية والتشريعية التي أجريت مؤخرا، ورحبت بالتقدم المحرز في تحديث الحياة العامة وتوطيد دعائم الديمقراطية السلمية.

٢٥ - وأشادت اللجنة بالجهود التي تبذلها الحكومة الكاميرونية لبلوغ نقطة الإنجاز الخاصة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ورحبت باحتمال تحسن الحالة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لهذه الجهود.

٢٦ - وأعربت اللجنة عن قلقها بشأن الانفلات الأمني المتزايد عبر الحدود في الكاميرون ورحبت بالنجاح الذي حققته قوات الأمن في البلد في العمليات التي قامت بها ضد قطاع الطرق.

٢٧ - كما أعربت عن قلقها إزاء تداعيات الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى على الكاميرون، وهي الأزمة التي نتج عنها تدفق ٢٧ ٠٠٠ لاجئ إلى جنوب الكاميرون.

٣٣ جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٨ - رحبت اللجنة بتصميم الحكومة وأطراف أخرى في أفريقيا الوسطى على إجراء حوار سياسي مفتوح للجميع بغرض إيجاد حلول للحالة التي تسود البلد.

٢٩ - ورحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها "فريق الحكماء" في سياق عملية الحوار هذه، ورحبت على وجه الخصوص بالمشاورات التي أجراها هذا الفريق مع الأحزاب السياسية الوطنية والنقابات والجمعيات المدنية والهيئة الدبلوماسية ومجموعات الثوار.

٣٠ - وحثت الأطراف في أفريقيا الوسطى على أن تأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي تمخضت عنها هذه المشاورات وعلى أن تبذل بحسن نية الجهود اللازمة لإجراء هذا الحوار على وجه السرعة. ورحبت في هذا الصدد بإعلان الرئيس بوزيزي عن إنشاء لجنة تحضيرية مكلفة بتنظيم الحوار.

٣١ - وأعلنت اللجنة في المقابل عن قلقها البالغ استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما:

- تكثيف أنشطة قطاع الطرق وحركات الثوار في مختلف المناطق؛
 - الهجمات العديدة التي تعرض إليها موظفو الإغاثة؛
 - تزايد عدد حوادث السطو على المنازل في بانغي؛
 - الهجمات المتكررة التي يشنها الثوار على مدن شمال جمهورية أفريقيا الوسطى والانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان الناجمة عن هذه الهجمات، وكذلك عن العمليات الانتقامية التي تقوم بها قوات الأمن؛
 - تزايد عدد أحداث العنف الطائفي التي تتخذ في كثير من الأحيان شكل نزاعات بين مربي الماشية والمزارعين؛
 - تزايد الجرائم العابرة للحدود وانتشار الأسلحة الخفيفة غير المشروعة.
- ٣٢ - وأدانت اللجنة بشدة الاعتداءات التي ارتكبت في حق موظفي الإغاثة وأفراد الأمم المتحدة الموجودين في جمهورية أفريقيا الوسطى.
- ٣٣ - وحثت اللجنة الحكومة على اتخاذ إجراءات لمقاضاة مرتكبي هذه الجرائم وكفالة حماية هؤلاء الموظفين الذين يقدمون لسكان أفريقيا الوسطى دعماً حيوياً.
- ٣٤ - ورفضت اللجنة مرة أخرى كل المحاولات التي تسعى إلى الاستيلاء على السلطة بطرق منافية للدستور.
- ٣٥ - ووجهت اللجنة نداءً إلى المجتمع الدولي ليقدم لجمهورية أفريقيا الوسطى ما يلزم من الدعم لتأمين حدودها ولتحسين ظروف الأمن بشكل عام، ولا سيما عن طريق إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن الوطنية وتعزيز قدراتها العملية.
- ٣٦ - وأشادت اللجنة بمساهمة القوات المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا في الجهود المبذولة لإحلال السلم والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.
- ٣٧ - ورحبت اللجنة بقرار الأمم المتحدة نشر عملية متعددة التخصصات على حدود جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان وأعربت عن تأييدها لمفهوم العمليات الجديد الذي تقدم به في هذا الصدد الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٣٨ - كما أشادت بقرار الاتحاد الأوربي إنشاء عملية كفيلة بدعم وجود الأمم المتحدة في شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٩ - وشجعت اللجنة الدول والمنظمات في المنطقة، إلى جانب الدول والمؤسسات الأخرى، على مواصلة تقديم دعمها لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما في القطاع المالي وفي مجال الأمن.

٤٠ جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٠ - رحبت اللجنة بالتقدم المحرز في تطور الحالة السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما:

- استكمال إنشاء المؤسسات السياسية المنبثقة عن العملية الانتخابية؛
- إصدار محكمة العدل العليا للقائمة النهائية للنواب الوطنيين في شهر أيار/مايو ٢٠٠٧؛
- تنظيم لقاء في تموز/يوليه ٢٠٠٧ بين رئيس الدولة وقادة المؤسسات الرئيسية من أجل تبديد أجواء التوتر؛
- الإجراءات الدبلوماسية الرامية إلى تعزيز العلاقات مع البلدان المجاورة؛
- قيام وفد يرأسه وزير الخارجية والتعاون في رواندا بزيارة إلى كينشاسا، بدعوة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أفضت إلى توقيع بلاغ مشترك في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٤١ - وحثت اللجنة الجهات الفاعلة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على العمل من أجل توطيد الإصلاحات الديمقراطية بإعطاء الأولوية للحوار في تسوية الخلافات.

٤٢ - وأعربت اللجنة عن قلقها العميق إزاء تدهور الحالة العسكرية والأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا سيما:

- المواجهات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعات مسلحة، والمعارك الدائرة بين الميليشيات المتصارعة في مقاطعتي شمال كيفو وجنوب كيفو وفي منطقة إيتوري؛
- مقاومة عملية دمج القوات المختلطة التي تضم العديد من العناصر المنتمية للحركة السياسية العسكرية "المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب" التابعة للجنرال المخلوع لوران نكوندا والتي تواصل إشاعة أجواء التوتر في مقاطعة شمال كيفو؛

- استمرار أجواء انعدام الأمن التي تغذيها القوات الأجنبية الهدامة، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وقوات تحرير رواندا المنشقة (راستا) في مقاطعتي شمال كيفو وجنوب كيفو، إضافة إلى عناصر خارجة عن السيطرة في كينشاسا؛
- نشوء ظاهرة قُطّاع الطرق وظاهرة التنقلات الموسمية للرعاة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- العواقب الإنسانية الخطيرة لأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة الأجنبية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وكذا الأنشطة العسكرية للألوية المختلطة؛
- عمليات تجنيد الأطفال في الألوية المختلطة ورفض هذه الألوية وقادتها الاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٣ - وحثت اللجنة الجماعات المسلحة على التجرّد من الأسلحة والمشاركة بدون شروط في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. ودعت الحكومة إلى التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وضع خطة شاملة لضمان الأمن في الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما بإحراز مزيد من التقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، ووضع حد للإفلات من العقاب والتشجيع على تنظيم مؤتمر للسلام والأمن في شمال كيفو وجنوب كيفو، على نحو ما دعت إليه الحكومة.

٤٤ - وشجعت اللجنة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تواصل، في إطار التنفيذ الفعال والكامل لولايتها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، دعمها للألوية المتكاملة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مهمتها الرامية إلى ضمان السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتجريد الجماعات المسلحة الأجنبية أو الكونغولية المتمردة من السلاح وتشجيع الحكومة على إكمال إصلاح القطاع الأمني.

٤٥ - وحثت اللجنة الدول المجاورة المعنية على مواصلة تيسير إعادة إدماج المحاربين السابقين العائدين إلى بلدانهم إدماجاً فعالاً، ومنع جميع أنشطة التجنيد داخل أراضيها.

٤٦ - وعلى الصعيد دون الإقليمي، رحبت اللجنة بالجهود المتواصلة من أجل تحسين العلاقات مع رواندا، وكذا مع بعض البلدان المجاورة الأخرى.

٤٧ - وأشادت بقرار إحياء الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى وتوقيع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، مما يعزز آمال تطبيع العلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

٥' جمهورية تشاد

٤٨ - رحبت اللجنة بالتطورات المستجدة في الحالة السياسية في تشاد ولا سيما:

- إبرام اتفاقات سلام بين الحكومة وبعض الفصائل الكبرى للمعارضة السياسية العسكرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، نجم عنها انضمام القائد السابق للجهة الموحدة من أجل التغيير إلى الحكومة كوزير الدفاع الوطني؛
- استمرار الحوار بين الأطراف التشادية الذي بدأتها الأغلبية الرئاسية وحلفاؤها مع المعارضة السياسية في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وأفضى إلى توقيع اتفاق بشأن تعزيز العملية الديمقراطية في تشاد في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧؛
- تعيين شخصية بارزة في المعارضة السياسية على رأس الحكومة الجديدة؛
- بدء مفاوضات بين الحكومة وباقي المعارضة السياسية العسكرية، انطلقت في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وتتواصل في طرابلس بوساطة قائد الثورة الليبية، الرئيس معمر القذافي؛
- الاتصالات التي أجريت وتواصلت بين الحكومة والمعارضة الخارجية بفضل وساطة رئيس الدولة الغابونية، فخامة السيد الحاج عمر بونغو أوديمبا، وتجسدت في الزيارة التي قام بها الرئيس السابق لدولة تشاد في المنفى، السيد غوكوي ويدي، على رأس وفد كبير من المعارضين إلى نجامينا في أواخر شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧.

٤٩ - وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها العميق إزاء استمرار هشاشة الحالة العسكرية والحالة الأمنية في المنطقة الشرقية من تشاد ولا سيما:

- استمرار أخطار كامنة تهدد بزعزعة استقرار تشاد بسبب الهجمات التي تشنها جماعات المتمردين المتمركزة في السودان والتجاوزات التي ترتكبها ميليشيا الجنجويد ضد السكان المدنيين؛
- انتشار الأسلحة الخفيفة وتفشي اللصوصية عبر الحدود؛
- نقل الصراعات الطائفية.

٥٠ - ورحبت اللجنة بقرار الأمم المتحدة واتفاق الاتحاد الأوروبي بشأن نشر عملية متعددة الاختصاصات على طول حدود جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والسودان، وأعربت عن دعمها للمفهوم الجديد للعمليات الذي قدمه في هذا الصدد الأمين العام للأمم المتحدة.

٥١ - وعلى الصعيد الإقليمي، رحبت اللجنة باستئناف عملية تطبيع العلاقات بين تشاد والسودان، ولا سيما بالعمل اعتباراً من أيار/مايو ٢٠٠٧ وفي الإطار الرباعي لتجمع الساحل والصحراء، على إنشاء آلية لتطبيق الأحكام الأمنية المنصوص عليها في اتفاق طرابلس المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

خامسا - التعاون فيما بين دول وسط أفريقيا في المجال الأمني: تقرير عن الاستعدادات للتدريبات العسكرية المشتركة المسماة "بحر الغزال" (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)

٥٢ - أحاطت اللجنة علماً مع الاهتمام بالمعلومات التي قدمها وفد تشاد بشأن حالة الاستعدادات للتدريبات العسكرية المشتركة المسماة "بحر الغزال" ولا سيما بشأن عقد مؤتمر التنسيق في نجامينا في تموز/يوليه ٢٠٠٧، وتنظيم اجتماع لجنة الدفاع والأمن في مالابو في آب/أغسطس ٢٠٠٧ بهدف وضع الصيغة النهائية للأحكام المتعلقة بتنظيم التدريب. ورحبت بالضمانات التي قدمها الوفد التشادي بشأن احترام الأجل المحدد لإجراء عملية التدريب، أي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

سادسا - تشجيع نزع السلاح وبرامج الحد من الأسلحة في وسط أفريقيا

'١' تنفيذ مبادرة سان تومي

٥٣ - أحاطت اللجنة علماً مع الاهتمام بالعرض الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة سان تومي التي تتضمن مشروع إعداد صك قانوني لمراقبة الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا ومشروع إعداد مدونة لقواعد سلوك القوات المسلحة وقوات الأمن.

٥٤ - ورحبت بما أفضت إليه المحادثات التي أحرقت في هذا الصدد بين مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من توقيع في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ على مذكرة تفاهم بين الهيئتين بشأن تنفيذ مبادرة سان تومي.

٥٥ - وشجعت مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على مواصلة جهودهما الرامية إلى تنفيذ هذا المشروع وفقا للجدول الزمني المحدد، وأعربت عن استعدادها للنظر في مشاريع مسودات النصوص ذات الصلة حالما تصبح جاهزة.

٥٦ - ورحبت بمقترح المنهجية الذي ينص على إعداد كل من الصك القانوني وخطة عمله في آن واحد، مع الاضطلاع بالأعمال التحضيرية.

٥٧ - ووجهت نداء إلى الشركاء الدوليين، ولا سيما الجهات المانحة، لتقديم دعمها المالي إلى هذه المبادرة.

٢٢ تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في أفريقيا

٥٨ - أحاطت اللجنة علما بالعرض الذي قدمته ممثلة مكتب شؤون نزع السلاح بشأن العمل في أفريقيا على تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، والذي يشدد على مكافحة استخدام الجهات من غير الدول للأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها وتجارتها بها.

٥٩ - وأحاطت علما مع الاهتمام بالمعلومات المتعلقة بحلقة العمل المقبلة المقرر عقدها في بوتسوانا في تشرين الأول/نوفمبر ٢٠٠٧ من أجل التوعية بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والتي ستدعى إلى حضورها البلدان الأفريقية التي لم تشارك في حلقة عمل أكرا، ومنها بعض بلدان وسط أفريقيا.

٦٠ - ورحبت باعتزام مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح تنظيم حلقة عمل أخرى في أفريقيا في العام المقبل من أجل تشجيع التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بطرق منها تنظيم حلقات تدريبية لموظفي الجمارك والحدود، وباقي الهيئات الإدارية.

سابعاً - تقرير الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن التطور المؤسسي للهيكل والآليات دون الإقليمية للسلام والأمن

٦١ - أحاطت اللجنة علما بالعرض الذي قدمته الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن أهم الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا في مجالات السلام والأمن والتكامل البشري والدعم المقدم لعمليات نشر الديمقراطية وإقامة شراكات مع مختلف المؤسسات.

- ٦٢ - ورحبت بالتقدم المحرز في مجال تفعيل آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا ولا سيما:
- عقد الحلقة الدراسية التدريبية الثانية في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧ لفائدة كبار موظفي آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا وهيئة الأركان الإقليمية بحضور أخصائي نظام الإنذار المبكر "فاست" التابع لمؤسسة "سويسيس"؛
 - إجراء زيارة استطلاعية إلى المؤسسات الأوروبية المعنية بالإنذار المبكر في بروكسل من ٩ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وإلى مركز المراقبة والمتابعة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من ١٦ إلى ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ من أجل تعميق الدروس المستفادة من تجارب نظام مماثل؛
 - الأعمال المضطلع بها من أجل تنمية القدرات البشرية والتكنولوجية.

٦٣ - ورحبت أيضا بتطور الأنشطة التي تضطلع بها إدارة الإجراءات السياسية والدبلوماسية والقوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا.

٦٤ - ورحبت اللجنة كذلك بالتطور التدريجي للهيئات والصكوك التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجاري إنشاؤها في مجالي منع الصراعات وإدارة الأزمات، وأحاطت علما مع الاهتمام بالمعلومات المتعلقة باعترام تقديم "ورقة طريق لتنفيذ نظام لمنع الصراعات في وسط أفريقيا".

ثامنا - النظر في مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

٦٥ - استعرضت اللجنة واعتمدت مشروع قرار عن أنشطتها سيرعرض في اللجنة الأولى خلال الدورة العادية الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

تاسعا - تقرير عن أنشطة مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية

٦٦ - أحاطت اللجنة علما مع الاهتمام بالتقرير الذي قدمته مديرة المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية بشأن أنشطة المركز.

عاشرا - مؤتمر بشأن مشاكل الأمن عبر الحدود في وسط أفريقيا

٦٧ - استمعت اللجنة إلى التقرير الذي قدمته أمانة المؤتمر بشأن سير أعماله والنتائج التي خلص إليها. وحثت الدول الأعضاء على أن تضمن التنفيذ الفعال للتوصيات المعتمدة في المؤتمر ووجهت نداء إلى الشركاء الدوليين والجهات المانحة لكي تقدم الدعم اللازم في هذا الصدد.

حادي عشر - موعد ومكان انعقاد الاجتماع المقبل

٦٨ - قررت اللجنة أن تعقد اجتماعها الوزاري السابع والعشرين في لواندا، في جمهورية أنغولا، في شباط/فبراير ٢٠٠٨. وسيعلن عن التواريخ الدقيقة في وقت لاحق.

ثاني عشر - مسائل مختلفة

٦٩ - قررت اللجنة أن تعتمد الخطاب الافتتاحي الذي أدلى به سعادة السيد جون ماري أتانغانا ميبارا، وزير الدولة ووزير العلاقات الخارجية في جمهورية الكاميرون، بوصفه وثيقة عمل في اجتماعها الوزاري السادس والعشرين، وأن تنظر في الاقتراحات الرئيسية الواردة فيه في اجتماعها السابع والعشرين.

ثالث عشر - اعتماد تقرير الاجتماع الوزاري السادس والعشرين

٧٠ - اعتمدت اللجنة هذا التقرير في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٧١ - ونوه المشاركون في الحتام بالمناخ الطيب الذي ساد طوال فترة أعمالهم، وتُليت كلمة الشكر التالية:

”نحن، ممثلي الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، المجتمعين في إطار الاجتماع الوزاري السادس والعشرين الذي عقد في الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في ياوندي، جمهورية الكاميرون،

نعيد تأكيد التزامنا بمُثل السلام والأمن والاستقرار التي تحتاجها شعوبنا، وبتنمية منطقتنا دون الإقليمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، ونشيد بالجهود التي بذلتها بلداننا، منفردة ومجمعة، لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية،

ونبدي ارتياحنا لجوِّ الوئام والأخوة والثقة المتبادلة الذي ساد طوال فترة أعمالنا،

ونعرب عن خالص شكرنا وعميق امتناننا لفخامة رئيس جمهورية الكاميرون السيد بول بيا، وللكاميرون، حكومةً وشعباً، على حفاوة الاستقبال ومشاعر الأخوة التي خُصّصنا بها خلال فترة وجودنا في الكاميرون“.

حرر في ياوندي، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧